

إشكالية العلاقات المدنية-العسكرية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا حتى 2019

**The military-civilian relations:
Study comparing between Algeria and Turkey until 2019**

قطوش عزالدين

جامعة الجزائر 03، guettouche.azeddine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/07

تاريخ القبول: 2021/06/22

تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تتطرق الدراسة إلى إحدى أكثر إشكاليات التحول الديمقراطي تعقيدا وهي العلاقات المدنية-العسكرية، فالمؤسسة العسكرية في دول كـالجزائر أو تركيا لها تأثير عميق في الحياة السياسية، حيث تمثل العلاقات المدنية-العسكرية معضلة كبيرة في عملية التحول الديمقراطي. فمن خلال عملية مقارنة لمسار الانتقال والتحول الديمقراطي في الجزائر وتركيا تبين أن البلدين تقاطعتا في أكثر من مرحلة تاريخية لكن نتائج الإصلاحات كانت مختلفة.

كلمات مفتاحية: الجزائر، تركيا، التحول الديمقراطي، الجيش، الإصلاحات.

Abstract: The study deals with one of the most complex democratic transition problems, which is civil-military relations. The military establishment in countries such as Algeria or Turkey has a profound influence; as civil-military relations represent a major problem in the process of democratic transformation. Through a comparison process for the path of transition in Algeria and Turkey, it was found that the civil-military relations in the two countries have intersected in more than one historical stage, but the results of the reforms were different.

Keywords: Algeria, Turkey, military, reforms, transition.

المؤلف المرسل: عزالدين قطوش

1. مقدمة. شغلت قضية العلاقات المدنية-العسكرية اهتمام الكثير من الباحثين، لكونها تمثل حجر الزاوية في أي عملية للانتقال الديمقراطي. كما أظهرت أغلب الدراسات أن العسكر لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم وإنما يدفعون إلى ذلك دفعا، إما لاقتناعهم بأن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، أو خوفا من تعرضهم للمحاكمة والعقاب. فخرج المؤسسة العسكرية من السلطة في معظم الحالات التي شهدتها العالم لا يتم إلا من خلال ثورة شعبية أو إجماع وطني واسع، أو عبر كتلة ديمقراطية معارضة مع الاتفاق على هدف استراتيجي محدد وضمن مشروع سياسي واضح وهو إخراج العسكريين من السلطة.

يرى صمويل هنتغتون Huntington Samuel في النظرية الحديثة للعلاقات المدنية العسكرية أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكر من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين ويمكن أن يحدث ذلك حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها (هنتغتون، 1993، صفحة 230). يعد خضوع العسكريين لقيادة مدنية ديمقراطية عملية معقدة تتطلب الكثير من الجهد والمثابرة عبر المساومات والحلول الوسطى وتغليب نظرية التوافق في العلاقة بين المدنيين والعسكريين والعمل على إدخال حزمة من الإصلاحات الدستورية وبناء المؤسسات الديمقراطية وتفعيل دور الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وقيام مؤسسات التنشئة السياسية بدورها في نشر قيم الديمقراطية والحكم المدني. المعروف في التاريخ السياسي المعاصر في الجزائر أن المؤسسة العسكرية الجزائرية هي الحامية الوحيدة لقوانين الجمهورية على غرار المؤسسة العسكرية التركية التي كانت تعتبر نفسها هي الأخرى الحامية الوحيدة للعلمانية. تحاول هذه الدراسة البحث عن الكيفية التي استطاعت بها تركيا في عهد الرئيس أردوغان وحزبه الحد من تدخل المؤسسة العسكرية ونفوذها في الحياة السياسية لدرجة ترسيخ الديمقراطية في البلاد وإفشال الانقلابات العسكرية، في حين تعطلت مساعي التحول الديمقراطي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية انسحاب الرئيس بوتفليقة من السلطة عام 2019.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الاستراتيجيات والآليات المتبعة من أجل عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر وتركيا.

الفرضية الأولى: لا تتم عملية الانتقال الديمقراطي إلا من خلال مسار طويل من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والقانونية والدستورية.

الفرضية الثانية: الثورات الشعبية تكفي لجعل العلاقات المدنية-العسكرية في مستوى التوافق التام أو جعل المؤسسة العسكرية تنسحب من التدخل في السياسة.

تعتمد منهجية هذه الدراسة على مدخلين أساسيين الأول: مدخل تغيير نظم الحكم الذي يهتم بدور ومواقف الفاعلين الرئيسيين أثناء عملية التحول الديمقراطي ومختلف اختياراتهم وتأثيرها في عملية إدارة المراحل الانتقالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الوضع الداخلي والبيئة الخارجية. أما المدخل الثاني فهو مدخل التحليل التاريخي المقارن، الذي يستقرئ التطور التاريخي للظواهر والمخرجات الكبرى في كل من الجزائر وتركيا، بمختلف عواملها الداخلية والخارجية إلى جانب القيام بمقارنات تاريخية لعمليات التطور عبر الزمان والمكان. حددت الفترة الزمنية للدراسة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 إلى غاية إعادة انتخاب أردوغان لفترة رئاسية ثانية عام 2018. أما بالنسبة للجزائر فقد حددت الفترة الزمنية منذ الاستقلال إلى غاية استقالة الرئيس بوتفليقة عام 2019. مما يمكننا من فهم الظواهر الكبرى في البلدين الداخلية والخارجية، بسياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي هيأت المجال العام لميلاد قوى التغيير المناصرة للحكم الديمقراطي في الحالتين التي تعالجهما الدراسة.

2. الدور التاريخي للجيش في بناء الدولة.

لعب الجيش بعد سقوط الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 دورا بارزا في الحياة السياسية التركية، وهو الأمر الذي جعل للجيش طبيعة خاصة، بسبب الجذور التاريخية والأيدولوجية المتعلقة ببناء الدولة ذاتها والقائمة على الأسس العلمانية. فاعتبر الجيش نفسه حاميا للجمهورية ولنظامها السياسي، الأمر الذي أدى

به إلى تنفيذ العديد من الانقلابات العسكرية في تاريخ تركيا الحديث، وخط معظم الدساتير والقوانين بعد كل انقلاب، ونصب نفسه حارسا لمبادئ الجمهورية العلمانية. أما في الجزائر وبناءا على الدور الذي لعبه الجيش أثناء الثورة التحريرية تمكن من إحكام سيطرته هو الآخر على الحياة السياسية، خصوصا في ظل غياب النخب السياسية وضعف ما هو موجود منها. فبعد الاستقلال مباشرة، أصبح الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير، حيث عمل على تنظيم صفوفه ليرتقي إلى درجة الجيوش النظامية العصرية، فقد نجح مسؤولو قيادة أركان الجيش بزعامة هواري بومدين في التحالف مع أحمد بن بلة الوجه السياسي البارز في تلك الفترة وهذا لمواجهة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وعليه عين أحمد بن بلة عام 1963 على رأس الدولة الجزائرية المستقلة بدعم من العسكريين. فكان للجيش الدور الأساس في بناء الدولة الحديثة سواء في تركيا أو في الجزائر.

3. الجيش وكتابة الدساتير.

أقدم الجيش التركي تحت ذريعة الحفاظ على الديمقراطية والجمهورية على تنفيذ ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة أعوام 1960 1971، 1980 فالمادة 35 من الدستور التركي كانت دائما هي الغطاء الشرعي لكل الانقلابات، حيث نصت على أن القوات المسلحة التركية مسؤولة عن حماية الأراضي التركية والجمهورية الدستورية وهي صياغة قانونية لتبرير تدخل الجيش في الشؤون السياسية.

عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي لتؤكد على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي ولكن متحكمة فيه. فقد كان في عقيدة الضابط العثماني أن الجيش هو الأب الشرعي للدستور، وورث الضابط الجمهوري هذه العقيدة؛ إذ أن العسكر هم من أسسوا تركيا الحديثة ونظامها الجمهوري، وهم كذلك من وضعوا دساتيرها عقب كل انقلاب. فالعسكر يحمي الدستور، والدستور يحمي العسكر وهي الصيغة التي تعبر عن العلاقة بين كلا الطرفين على مدار تاريخ

الجمهورية التركية (محمود، 2016، صفحة 62). الأمر يختلف في الجزائر حيث كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جد صعبة بعد الاستقلال، ما توجب على الجناح الأقوى آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم والمتحالف مع المؤسسة العسكرية النهوض بالدولة الجزائرية. فتم اعتماد الحزب الواحد كمبدأ دستوري، وحددت مهامه بصورة جلية من خلال نصوص دستور 1963 أين هيمن الحزب بصفة مطلقة على الدولة. بعد ظهور الانشقاقات داخل الجيش قام الرئيس بتجميد الدستور بعد 23 يوما فقط من العمل به، فقد كان أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية وأميناً عاماً للحزب ورئيساً للحكومة ووزير للاقتصاد والمالية والإعلام والداخلية، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث أن المؤسسة العسكرية والتي تعتبر الأكثر تنظيماً وانضباطاً وقوة تمكنت من الإطاحة بهذه الحكومة وتسليم الحكم إلى العسكر بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين يوم 19 جوان 1965.

تميزت مرحلة ما بعد الرئيس بن بلة بالقوة والسيطرة الكاملة للجيش فبناء الدولة كان يتم من خلال فرض كل شيء من القمة، مع إلغاء العمل بدستور 1963 (ناجي، 2010، صفحة 39). ولتغطية الفراغ الدستوري في البلاد، تم إصدار نص قانوني مقتضب حدد المؤسسات المكلفة بإدارة الدولة معتبرا مجلس الثورة هو صاحب السلطة المطلقة حين وضع دستور جديد للبلاد، واستمر العمل به إلى غاية وضع دستور جديد سنة 1976.

في نفس المرحلة تقريبا شهدت تركيا انقلابا عسكريا، كان من نتائجه إسقاط الحكومة المنتخبة وإعلان الأحكام العرفية واعتقال وإعدام العديد من المسؤولين من بينهم رئيس الجمهورية. بعد الانقلاب تم وضع دستور جديد للبلاد، وأصبحت المؤسسة العسكرية التركية من خلاله مستقلة تماما عن أي مؤسسة أخرى في البلاد وتدار من قبل مجلس الأمن القومي فهو المهيمن والمراقب للمؤسسات الحكومية، وله الصلاحيات الكاملة في التدخل الفوري والمباشر في الشؤون السياسية إذا ما قدر قادة المجلس أن الحكومة أو زعماء الأحزاب قد سلكوا طريقا غير طريق العقيدة الأتاتورية. وهكذا نجد في الجزائر مجلس الثورة هو من يهيمن على

البلاد وفي تركيا مجلس الأمن القومي . بينما صاغت الجزائر دستورا جديدا للبلاد بعد عشر سنوات من الانقلاب العسكري لعام 1965 اكتفت السلطة العسكرية في تركيا فقط بإعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات لمجلس الأمن القومي من خلال تعديل العديد من مواد دستور 1961، أثناء فترة الحكم العسكري 1971 – 1973.

في الجزائر عكست فترة حكم هواري بومدين نظاما عسكريا واضحا، وبعد وفاته عام 1978، حسم مجلس الثورة الصراع السياسي لصالح العقيد الشاذلي بن جديد باعتباره الضابط الأقدم وأعلى رتبة عسكرية لرئاسة الجمهورية وزكى حزب جبهة التحرير الوطني هذا الخيار بعد انتخابات رئاسية شكلية عام 1979. في المقابل شهدت تركيا الانقلاب العسكري الثالث لها في 12 سبتمبر 1980 وهو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكما كان الحال دائما بعد كل انقلاب، تم إعداد دستور جديد للبلاد عام 1982 وهو من أكثر الدساتير ترسيخا لدور العسكر في كافة مجالات الحياة (محفوظ، 2013، صفحة 71).

نفس السيناريو يتكرر مرة أخرى في الجزائر، حيث تم انتظار عشر سنوات كاملة ليبادر الرئيس الجديد في صياغة دستور آخر للبلاد وكان ذلك عام 1989 ولم يتم ذلك بعد انقلاب عسكري مثلما كان الحال في تركيا وإنما بعد مظاهرات وأحداث أكتوبر 1988، والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على النظام السياسي ومهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق لأول مرة لظهور أحزاب سياسة جديدة.

أما فيما يخص المؤسسة العسكرية فقد جرت حركة تغيير واسعة في الجيش مست العديد من الجنرالات والضباط السامون (لونيسي، 2000، صفحة 206). لقد جاء دستور 1989 بنظام جديد مختلف من حيث المنطلق النظري والفلسفي عن النظام السابق كونه يأخذ بالديمقراطية القائمة كمنهج سياسي والليبرالية كمنهج اقتصادي جديد مع الاعتراف بحقوق لم

تنص عليها الدساتير السابقة. من جانب آخر حافظ الدستور على النظام الرئاسي أين تركز أهم السلطات بيد الرئيس، وعليه فـدستور 1989 مكن لأول مرة في تاريخ الجزائر من سحب الجيش من الحياة السياسية والفصل ولو نظريا بين ما هو سياسي وما هو عسكري، وقام بمحصر مهام الجيش في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي دون الخوض في المجال السياسي، ما يؤكد على أن المؤسسة العسكرية أو جناح منها قد قام بدعم مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

4.العسكر وصعوبة التنازل على السلطة.

يؤكد الواقع من خلال دراستنا للحالتين التركية والجزائرية أن العسكر لا ينسحبون إلا ويعودون إلى الحكم مرة أخرى بعد فترة زمنية قصيرة. فوفق العديد من تجارب الدول التي شهدت سيطرة العسكريين على الحكم سواء في قارة إفريقيا أو في دول أمريكا اللاتينية، أنه هناك رغبة قوية لدى النخبة العسكرية الحاكمة في الاستمرار والاحتفاظ بالسلطة، لذلك فإنهم يسعون إلى إضفاء نوع من الشرعية على حكمهم العسكري، من خلال إنشاء حزب سياسي مسيطر أو من خلال إجراء انتخابات شكلية رئاسية كانت أو برلمانية.

ففي الجزائر أو في تركيا كانت السيطرة على الحكم مطمع العسكريين حيث يسود عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكر وتكون فيها النخب ضعيفة وغير قادرة على مواجهة العسكريين ومنعهم من الاستحواذ على السلطة، ويطلق على هذه الجيوش مصطلح "الجيوش البريتورية" التي ترى في نفسها البديل الأوحـد للفوضى السياسية وتصبح مسألة العودة إلى الثكنات غير مطروحة.

5.توقيف المسار الانتخابي في الجزائر وإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي.

كان دستور الجزائر لعام 1989 والإجراءات التي تبعتها تمثل عودة الجيش للثكنات من باب الاحترافية واستجابة للإصلاحات التي تم مباشرتها وفق الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية، إلا أن تشريعات ديسمبر 1991 نسفت ذلك التحول ووقع "انقلاب عسكري" غير

مباشر تم من خلاله وقف المسار الانتخابي بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية.

تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي يعد تجسيدا لعودة هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، حيث رأت القيادة العسكرية أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد البرلمان يعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، وهي نفس الحجج التي كانت تصيغها المؤسسة العسكرية في تركيا عقب كل انقلاب عسكري، حيث كانت المحافظة على مبادئ أتاتورك العلمانية والطابع الجمهوري للدولة الغطاء الشرعي لتدخل الجيش في السياسة.

في ظل هذه الأزمة السياسية، أجبر الرئيس الشاذلي على تقديم استقالته في 11 جانفي 1992 وألغى الجيش بذلك رسميا نتائج الانتخابات التشريعية. كما لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا في تعيين خليفة للرئيس، من خلال إقناع المجاهد محمد بوضياف بالعودة إلى الجزائر عام 1992 من منفاه في المغرب، ليترأس المجلس الأعلى للدولة، ويتم حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتدخل الجزائر بعد ذلك في دوامة من العنف، أين تم إعلان حالة الطوارئ وبعدها تعرض الرئيس محمد بوضياف لعملية اغتيال وعلى المباشر من قبل عسكري. ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة تم تعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، كما كان للجيش دورا فاعلا في تعيينه رئيسا للدولة خلال الفترة الانتقالية إلى غاية تعيين ابن المؤسسة العسكرية الجنرال اليامين زروال رئيسا للجمهورية عام 1995.

في تركيا وعلى غرار الجزائر، برز تيارين أيضا داخل المؤسسة العسكرية هما: أصحاب وجهة النظر المحافظة أو أصحاب الحكم المطلق، الذين يرون أن الجيش التركي حارس البلاد ويفضلون اتخاذ خطوات سريعة وموجهة عسكريا نحو التحديث. وتيار تقدمي من أصحاب التدرج الذين يعدون مهمة الجيش هي حماية التحول الديمقراطي وتحديث الأمة، وأن الانقلابات تأتي بنتائج عكسية مفضلين العمل مع المدنيين لتحقيق التحديث. في نهاية المطاف كانت الغلبة للتيار المحافظ داخل المؤسسة العسكرية حيث نجح مرة أخرى في القيام بانقلاب عسكري غير مباشر في 27 فيفري 1997 ضد حكومة نجم الدين أربكان.

6. العامل الخارجي وتأثيره في العلاقات المدنية-العسكرية في تركيا والجزائر

كان الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الأوضاع في تركيا والجزائر حيث شرع أولا في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا مركزة حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية لاسيما نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا.

وجهت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 النقد اللاذغ للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي. كما طالبت المذكرة الأوروبية بوجوب إعادة تنظيم هذا المجلس دستوريا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز مطالب الاتحاد. ولم تأت التقارير الدورية للاتحاد الأوروبي إيجابية إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا من خلال مطالبتها باحترام المبادئ الجديدة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها عضوا وشريك استراتيجي في هذه المنظمة.

مثلها مثل تركيا عانت السلطة العسكرية في الجزائر أيضا من الضغوط الدولية ومن عزلة دولية وحصار اقتصادي غير معلن وطوق دبلوماسي كبير، فمع تأزم الوضع الداخلي وتصاعد "الحرب الأهلية" تزايدت الضغوط الدولية المطالبة بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة في حق المدنيين، حيث حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998 وتوجيه الاتهام للمؤسسة العسكرية، مما اعتبر ذلك تدخلا خارجيا خطير في الشؤون الداخلية للجزائر من هنا نستخلص أن الضغوط الدولية على البلدين كانت متقاربة ولو أن وقعها على الجزائر كان أشد بحكم أن تركيا مهما كانت تدخل ضمن المنظومة الغربية.

7. استراتيجيتي أردوغان وبوتفليقة اتجاه العلاقات المدنية-العسكرية.

كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المرشحة للانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1999 متفق عليه، وهو الرغبة في توقيف دوامة العنف والقتل المستمرة منذ سبع سنوات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أنه بدا واضحاً أن المؤسسة العسكرية قد اختارت المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيساً للبلاد رغم اشتراطه لتولي المنصب أن توضع جميع السلطات بيديه على خلاف ما كان سائداً من قبل، وعليه وبعد انسحاب المرشحين الستة من الانتخابات تحولت هاته الأخيرة من انتخابات ديمقراطية وتعددية إلى مجرد استفتاء على شخص بوتفليقة. في بداية حكمه واجه الرئيس بوتفليقة عائقاً أساسياً يتمثل في افتقاره لحزب شعبي يدعم برامجّه وتوجهاتّه، بينما في تركيا كان وصول أردوغان للسلطة وفق مسار سياسي طويل قاده حزب العدالة والتنمية مبني على أساس منهجي وبرنامج سياسي ومشروع استراتيجي وبعد حضاري يمتد إلى أفق 2023 (الهامامي، 2016، صفحة 69). بعد تأسيس الحزب انضمت إليه العديد من التيارات السياسية المختلفة سواء كانت من التيار اليميني القومي أو التيار العلماني الليبرالي أو حتى من التيار الاسلامي المنشق عن الأحزاب الإسلامية السابقة والمحلة من قبل المؤسسة العسكرية.

اجتمعت التيارات الثلاثة واتفقت على قيم ومبادئ مشتركة، فكان خطاب أردوغان التأسيسي مختلف عمن سبقه من أساتذته، فلم يذكر الإسلام أو الدولة الإسلامية، ولكنه ركز فقط على حماية حقوق الانسان وقيم العدالة والحرية، وأن المبدأ الرئيس للجمهورية هو الديمقراطية والعلمانية (Insel, 2015, p. 55). عزز الحزب قواه من خلال خلق مناخ سياسي جديد في تركيا، خاصة بعد فوزه في ثلاثة انتخابات متتالية 2002، 2007، 2012

فأضحت مؤسسة الجيش غير قادرة على الحفاظ على القوة التي تمتعت بها طوال الفترات التاريخية السابقة عندما كانت تستغل ضعف النخب والأحزاب والسياسية.

لقد قدم أردوغان شكلا جديدا من الوسطية التي كانت سببا في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عام 2002، الأمر الذي جعله يشكل الحكومة ويبدأ في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Bonzon, 2019, p. 53). في هذه المرحلة الجديدة سواء في الجزائر بقيادة الرئيس بوتفليقة أو في تركيا بقيادة أردوغان سعى كلا الطرفين لإبعاد هيمنة المؤسسة العسكرية عن عملية صنع القرار السياسي وهذا وفق ثلاثة مراحل أساسية: فبالنسبة لتركيا اتبع كل من الجيش والحكومة في المرحلة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، سياسات حذرة تجاه بعضهما البعض. أما الرئيس بوتفليقة فاعتمد هو الآخر في عهده الأولى 1999-2004 تجنب الدخول في مواجهة مع المؤسسة العسكرية التي أوصلته للحكم حيث ظل يؤكد أنه يكن الكثير من الاحترام لهذه المؤسسة ولاعتبارات تكتيكية تجنب استفزاز بعض قيادات المؤسسة وحمل شعار "عفا الله عما سلف" وإغلاق ملفات الماضي، وظل يردد طوال العهدة الأولى أن الجيش هو حزبه.

نجح الرئيس بوتفليقة في تسويق صورة التوافق بينه وبين قيادة أركان الجيش حيث جعل المسألة الأمنية على رأس أجندة الحكومة، ليطلع توافقا كبيرا في العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش. كما ركز بوتفليقة على المناورة السياسية وجعل المصالحة الوطنية أولوية لكسب التأييد الشعبي وكذا الحصول على الشرعية الدولية خاصة لدى باريس وواشنطن. فمن نتائج التوافق بين الرئاسة والمؤسسة جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لمعالجة الآثار السلبية "للحرب الأهلية"، فنجد مباشرة بعد دياحة الميثاق نص يدعو لعدم السماح بمس مؤسسات الجمهورية تحت طائلة التذرع بما خلفته المأساة الوطنية. ويمكن وصف العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر في العهدة الأولى لحكم بوتفليقة أنها امتازت بالتوافق والتعايش.

في المقابل كانت المرحلة الأولى لحكم أردوغان أكثر ديناميكية بإجرائه لتعديلات دستورية شملت 37 مادة، كانت بمثابة نقطة التحول الأقوى في العلاقات المدنية-العسكرية في تركيا. البداية كانت بتعديل المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي أين أصبح بإمكان تعيين شخصية مدنية لأمانته العامة، كما جرد القانون الجديد المجلس من سلطاته التنفيذية وحوله إلى مجلس استشاري للحكومة، كما تم سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي الحق في الحصول على المعلومات والوثائق السرية عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة. وتم أيضا إجراء تعديل على المادة 30 التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

تم إجراء تعديلات دستورية أخرى متتالية عام 2004 كتعديل المادة 131 الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، أين تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وأيضا إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون (Kazancigil, 2013, p. 60). كما شملت التعديلات أيضا السماح بمقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، كما تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

اعتمدت السلطة الجديدة في تركيا في مرحلتها الأولى على منهجية خطوة خطوة في علاقاتها مع المؤسسة العسكرية التي هيمنت على البلاد لعقود من الزمن، وذلك تفاديا للصدام المباشر أو التعرض لانقلاب عسكري. كما كسبت الحكومة شعبية كبيرة من خلال الإنجازات الاقتصادية التي ساعدت أردوغان على مواجهة "الدولة العميقة"، حيث استطاع في الفترة الأولى لرئاسته الحكومة (2002-2007) من تقوية الاقتصاد التركي ورفع مستوى رفاهية الشعب وزيادة الدخل القومي وتخفيض نسبة التضخم، والديون الخارجية وزيادة الصادرات.

في الجزائر لم يبدأ الرئيس بوتفليقة إصلاحاته الخاصة باتجاه المؤسسة العسكرية إلا في العهدة الرئاسية الثانية 2004-2009، واتسمت هي الأخرى باعتماد المرحلة مثلما كان

الحال في تركيا، لكن الأمر المختلف هو أن بوتفليقة اعتمد منهاج مغاير لأردوغان وهو تحدي المؤسسة العسكرية خاصة مع التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية في البلاد وما كسبه من مشروعية من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفك العزلة الدولية عن الجزائر وتراجع المديونية بفضل ارتفاع أسعار البترول. كل ذلك أدى إلى تقوية مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسسة العسكرية، فعمد بوتفليقة إلى مراجعة العلاقة التي كانت تربطه ببعض قيادات الجيش النافذة خاصة الفريق محمد العماري الذي رفض ترشيح بوتفليقة لعهدة ثانية فتحول التوافق الذي كان سائدا طوال العهدة الأولى إلى صدام مباشر.

مثلت رئاسيات 2004 نقطة تحول كبيرة في طبيعة العلاقة بين الرئيس بوتفليقة وبين قيادات مؤسسة الجيش، وانطلقت بوادر التنافس من معطيات تلك الانتخابات حيث قررت المؤسسة العسكرية التزام الحياد تجاه السباق الانتخابي، وعدم تقديم الدعم أو المساندة لأي مترشح، وعدم الوقوف ضد أي مترشح أيضا، وأعلنت أنها ستقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت طبيعتها (الصيداوي، 2000، صفحة 21).

الدور الذي كان يراه بوتفليقة للمؤسسة العسكرية يختلف عن ذلك الذي تتطلع إليه القيادة العسكرية، وهو ما كشفت عنه سياسة الرئيس بعد تريعه على كرسي الرئاسة لعهدة ثانية، حيث أسند حقيبة وزارة الدفاع الوطني لشخصه. من هنا برز للسطح أن رؤية القيادتين السياسية والعسكرية ليست متطابقة بشأن مستقبل المؤسسة العسكرية ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسة لاستقالة قائد أركان الجيش من منصبه.

قبل نهاية عهدة بوتفليقة الثانية والأخيرة، قام بتعديل الدستور عام 2008 دون عرضه على الاستفتاء بل أقره البرلمان وهي سابقة أولى في تاريخ الجزائر، وهذا من أجل فسخ المجال أمامه للترشح لعهدة رئاسية ثالثة. في نفس الفترة دخلت السلطة الحاكمة في تركيا مرحلة جديدة في علاقاتها مع المؤسسة العسكرية فبعد أن حصل حزب العدالة والتنمية على 46.7 % من

الأصوات في الانتخابات العامة في جولية 2007 شعر الحزب بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط أكبر على الجيش لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين الطرفين بعد هدنة غير معلنة منذ 2002. أهم هذه الصراعات قرار حزب العدالة والتنمية ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية مما أثار مخاوف رئاسة الأركان على مصير الجمهورية العلمانية. فما كان من أردوغان إلا أن دعا الجيش إلى الالتزام بمهامه العسكرية وعدم التعرض للشأن السياسي. وفي النهاية أصبح غول رئيسا للجمهورية التركية بينما تم إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لولاية ثالثة بدعم من المؤسسة العسكرية.

استغل الرئيس بوتفليقة خلال هذه العهدة عامل الربيع كوسيلة لترسيخ دعائم سلطته وتقويتها وديمومتها، فلقد مكنته عائدات البترول من شراء السلم الاجتماعي، لكن التحولات التي شهدتها الدول العربية عام 2011 أحدثت ارتباكا لدى دوائر السلطة.

شبح "الحرب الأهلية" في التسعينات والذي لا يزال راسخا في الأذهان، جعل الجزائريين أقل حماسا للانخراط في إحداث تغييرات جذرية لتحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فوئاع الثورات العربية ومخرجاتها زادت من تعميق هذا الشعور خاصة أن الإعلام الدولي بات ينقل المشاهد المأساوية التي أعقبت التغيير الثوري في كل من ليبيا ومصر واليمن وسوريا. لقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يصد بعض الاحتجاجات بالاعتماد على سياسة دعم مبنية على معادلة شراء السلم عديمة الفعالية اقتصاديا وغير العادلة اجتماعيا والخطيرة سياسيا وأمنيا. فتم إعلان رفع حالة الطوارئ بعد 19 سنة من فرضها وأعلن عن إصلاحات سياسية على نطاق واسع (قنديل، 2016، صفحة 4). تندرج مبادرات السلطة هذه في سياق التحرر السياسي لكن في الواقع كانت كافة الإصلاحات التي تبنتها تدخل ضمن استراتيجية البقاء. فالعلاقات المدنية-العسكرية في هذه العهدة الثالثة بقيت على حالها خاصة بعد تعيين الفريق قايد صالح قائدا لأركان الجيش، كما لم تحدث الانتخابات التشريعية لسنة 2012 أي تغيير

على الخريطة السياسية في البلاد رغم إجرائها في فترة حساسة وفي سياق عربي مضطرب بتداعيات "الثورات العربية" حيث احتفظ حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد في البرلمان مما عزز قوة الرئيس في تمرير إصلاحاته دون معارضة، وكسب المزيد من الوقت من خلال الترشح لعهدة رابعة في ظل التوافق الجديد مع المؤسسة العسكرية.

فوز الرئيس بوتفليقة بالعهدة الرابعة رغم وكعته الصحية، كان منعرج العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر، حيث خرجت وقتها مسيرات مناهضة لبوتفليقة لأول مرة في العاصمة وسط قمع واعتقالات شنتها السلطات الأمنية، لتتوسع بذلك حملات المطالبة بالاستئجاد بالجيش الجزائري ومطالبته بالتدخل من قبل أحزاب وشخصيات سياسية وتنظيمات مدنية.

في هذه المرحلة الحساسة صادق الرئيس بوتفليقة في 2016 على قانون جديد لإصلاح القضاء العسكري وهو أول تعديل يمس هذا القطاع الحساس منذ الاستقلال، وأهم نقطة في هذا القانون كانت تلك المتعلقة بالجرائم ضد أمن الدولة والتي يرتكبها الأشخاص المدنيون، فإن الجهات القضائية العسكرية لا تنظر فيها وستصبح من اختصاص الجهات القضائية للقانون العام، مما يعتبر نقطة إيجابية في الجزائر للحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

8. فشل الانقلاب العسكري وترسيخ الديمقراطية في تركيا

أظهرت تركيا حكومة ومعارضة، صلابة بارزة في مواجهة الانقلاب العسكري لعام 2016، وهو الانقلاب الذي أعاد إلى الأذهان سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا سابقا. فالجيش التركي الذي كان يتمتع تاريخيا بمهمة الحفاظ على العلمانية والأسس الجمهورية للدولة التركية وفق معادلة أن الجيش يحمي الدستور والدستور يحمي الجيش، بات يجد نفسه منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة غير قادر على تنفيذ هذه المهمة، وتم إخراجهم من الحياة العامة. لم يكن الجيش راض على الكثير من السياسات الداخلية والمواقف الخارجية

لأردوغان، حيث حملته تورط تركيا في الأزمة السورية وتداعياتها، وكذلك توتر العلاقات مع إسرائيل وروسيا والولايات المتحدة وأوروبا، فكلها عوامل ساهمت في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس أردوغان. الانقلاب الفاشل كان فرصة للقيادة السياسية التركية لإخضاع المؤسسة العسكرية لأمر الرئاسة والحكومة على نحو كامل، وبعث المزيد من الإصلاحات لتحسين تركيا من أي انقلاب عسكري في المستقبل. فبانتخاب الرئيس أردوغان لعهدته ثانية عام 2018 دخلت تركيا عصر جديد في العلاقات المدنية-العسكرية قائم على خضوع الجيش للقيادة السياسية المدنية. فالإدارة الناجحة لحزب العدالة والتنمية في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية وبناءها لاقتصاد قوي، كان لها تأثيرها الإيجابي في تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان، ففي الفترة من 2003 وحتى 2018، تحولت تركيا إلى دولة صناعية ومصدره كما أبقت وزارتها على معدلات التضخم تحت السيطرة بعدما شهدت ارتفاعا 100% خلال فترة التسعينيات. كما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من 311.823 مليار دولار عام 2003 ليصل إلى 851.102 مليار دولار عام 2017 في البلد التي يقدر عدد سكانه بنحو 80.745 مليون نسمة. بينما تخطى حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا 201 مليار دولار خلال السنوات الـ16 الماضية، والصادرات بلغت 168.1 مليار دولار في العام 2018 وحققت البلاد نجاحا مهما من خلال تخفيض عجز التجارة الخارجية إلى 55 مليار دولار وفقا لإحصاءات البنك الدولي. وحسب رؤية أردوغان فإن تركيا تطمح في عام 2023 أن يصبح اقتصادها ضمن أقوى 10 اقتصادات في العالم، هذا ما جعل المواطن التركي يشق في السلطة الحاكمة ويدعم تقليص دور العسكر في الحياة السياسية كما أن المؤسسة العسكرية ذاتها لم تعد تشعر بذات القلق من الإدارة السياسية القائمة تجاه مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني.

9. الجزائر: من حلم الإصلاحات إلى كابوس الفساد.

بعد الانسجام التام بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر بدأ الترويج للدولة المدنية مقابل تأكيد وزارة الدفاع أن تركيزها منصب على احترافية الجيش والالتزام بمهامه الدستورية. لقد انتقل الحكم الفعلي من المؤسسة العسكرية إلى شبكة خاصة خلقتها الرئاسة تضم رجال الأعمال على وجه الخصوص إلى جانب وجوه سياسية لها علاقات خاصة مع مسيري رئاسة الجمهورية وعلى رأسهم شقيق ومستشار الرئيس. فمع مرور الوقت صارت هذه الشبكة جزءا من المؤسسة الحاكمة عن طريق خلق قوى اجتماعية جديدة بعدما تحالفوا مع رؤساء الأحزاب السياسية الموالية للرئيس، ورجال الهيئات الإدارية الحيوية وبعض الجنرالات والضباط السامون في مختلف الأجهزة الأمنية، وبالتالي القرارات أصبحت تحدد بالتوافق بين أصحاب المال كفاعل جديد ومؤسسة الرئاسة.

رجال الأعمال الفاسدون الذين تصنعهم السلطة حسب تجارب التاريخ يصبحون أكثر قوة من الذين صنعوهم، ويصبح لهم نفوذ كبير داخل مؤسسات الدولة ولدى القوى الدولية المستفيدة من المزايا الاقتصادية. في ظل هذا الوضع المتري وببروز نية إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة رغم المرض، دعت العديد من الأحزاب والشخصيات الوطنية المعارضة خلال عام 2018 المؤسسة العسكرية إلى تحمل مسؤولياتها من أجل تجسيد انتقال ديمقراطي بالبلاد، بحكم أن الجيش كان دائما العمود الفقري للدولة الجزائرية ويمتلك قوة تأثير واسعة.

10. "الحراك الشعبي" يسقط الرئيس ويعيد المؤسسة العسكرية للواجهة.

في الوقت الذي كان الجميع يتوقع عزوف الرئيس عن الترشح لدواعي صحية قامت أحزاب الموالاة بتشكيل ما عرف باسم التحالف الرئاسي، وقامت بترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة مع التأكيد على رضا الجيش على هذه الخطوة أو على الأقل حياده عن لعب أي دور سياسي خلال الانتخابات الرئاسية.

وسط هذا الاحتقان برزت الدعوات للاحتجاج ضد ترشح بوتفليقة سرعان ما تحولت إلى "حراك شعبي" حاشد في 22 فيفري 2019، شمل كل التراب الوطني بطريقة سلمية وحول مطلب واحد هو إبعاد الرئيس بوتفليقة وعائلته وعصبته عن السلطة وانطلاق مرحلة جديدة لتغيير النظام السياسي.

تعد مؤسسة الجيش في الجزائر المؤسسة الرئيسة لبقاء الدولة ولا يمكن لأي انتفاضة أن تنجح دون دعم الجيش أو على الأقل حياده، لكن موقف المؤسسة العسكرية من "الحراك الشعبي" في بدايته كان سلبيا، لكن بعد ذلك لعبت طبيعة "الحراك الشعبي" وحجم المسيرات والأشخاص المشاركين فيها والمثثلة لكافة شرائح وأطياف المجتمع، دورا حاسما في تغيير موقف الجيش من "الحراك الشعبي". وفي الأخير أقر قائد الأركان بأن الحل الوحيد للخروج من الأزمة يكمن في الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب والالتزام بالدستور عبر تطبيق المادة 102. أمام ضغط "الحراك الشعبي" من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى قدم الرئيس بوتفليقة استقالته يوم 2 أبريل 2019 بعد عشرون سنة من الحكم. في ظل الوعي الجماعي المدرك جيدا للمخاطر السابقة سواء إبان "العشرية السوداء" أو ما تعيشه بلدان "الربيع العربي". اتسم الشارع الجزائري في "حراكه الشعبي" بالطابع السلمي والحضاري ورفضه سياسات الاحتواء من جانب أحزاب المعارضة لكن بدون خلق المقومات الحقيقية كبديل للنظام القائم وفق عناصره الأساسية الثلاثة: المرجعية الفكرية والسياسية والكاريزما القيادية، والمشروع الوطني الديمقراطي الجامع.

خاتمة:

يشكل الجيش الجزائري نمطا خاصا في علاقته بالسلطة السياسية لا يشبه التجربة التركية ولا حتى الأنماط التي سادت في أمريكا اللاتينية، ففي الوقت الذي وصلت فيه تركيا إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية من خلال خضوع المؤسسة العسكرية للمؤسسة المدنية، ما تزال القيادة العسكرية في الجزائر ترفض أي تغيير للنظام القائم. فالانتقال الديمقراطي بشكل جذري يعني التغيير في طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية وهو صعب تحقيقه في الجزائر في ظل ضعف المؤسسات المدنية والطبقة السياسية، والتي من شأنها فرض هذا التغيير. فالجيش الجزائري مرتبط بالسلطة بعلاقة وثيقة لأنه المحرك الرئيس لكل عملياتها، فهو الهيئة

الوحيدة المنظمة، الشيء الذي يمنحها الثقل اللازم للتحكم في السلطة سواء بقي الجيش بمنأى عن الساحة السياسية أو تدخل فيها مباشرة. إلى جانب ذلك فالمؤسسة العسكرية الجزائرية لا تزال ترى نفسها حامية الوطن، لذلك فهي غير جاهزة للتنازل عن هذا الدور التاريخي أو التنازل على الامتيازات الخاصة للقائمين على المؤسسة العسكرية كونها تتحكم بكل مفاصل الدولة، من أجل كل هذا وذاك فالتغيرات البنيوية الجذرية للعلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر ستستغرق وقتا طويلا قد يمتد حسب استشرافي ربما لغاية 2042.

قائمة المراجع:

- 1- رابح لونيسي. (2000). الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر: دار المعرفة.
 - 2- رضوي حسين رضوان محمود. (2016). التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
 - 3- رياض الصيدواوي. (2000). صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
 - 4- صامويل هنتغتون. (1993). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. بيروت: دار الساقي.
 - 5- عبد النور ناجي. (2010). تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
 - 6- عقيل سعيد محفوظ. (2013). جاذبيات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
 - 7- ماهر قنديل. (2016). التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
 - 8- محمد الهمامي. (2016). حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكر والتجربة. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.
- المراجع باللغة الأجنبية:

9-Bonzon, A. (2019). *Turquie: L'heure de vérité*. Paris: Edition Empreinte temps présent.

- 10-Insel, A. (2015). *La nouvelle Turquie d'Erdogan:du rêve démocratique à la dérive autoritaire*. Paris: Edition la Découverte.
- 11-Kazancigil, A. (2013). *La Turquie, d'une révolution à l'autre*. Istanbul: Librairie Artheme Fayard/pluriel.